

الرئيس العليمي.. عقل الدولة اليمنية في مواجهة الفوضى والمخاطر الإقليمية

يتمثل فقط في إنهاء الحرب، بل في إعادة بناء الدولة نفسها بعد سنوات من الانقسام. وهي مهمة شاقة تتطلب قيادة تمتلك الصبر الاستراتيجي والقدرة على إدارة التحولات الكبرى دون أن تفقد البوصلة الوطنية.

وفي هذا السياق، يبرز فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي بوصفه أحد الوجوه القليلة في المشهد اليمني التي تجمع بين خبرة الدولة وهدوء القيادة، والقدرة على قراءة التحولات الإقليمية والدولية بعين استراتيجية.

فالتاريخ يعلمنا أن الدول لا تنجو من أزماتها بالقوة العسكرية وحدها، بل بوجود قيادات تعرف كيف تحافظ على الدولة حتى في أصعب الظروف.

واليوم، وهي تقف على مفترق طرق بين مشروع الدولة ومشروع الفوضى، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة تعيد بناء الثقة بمؤسسات الدولة وتجمع القوى الوطنية حول هدف واحد: استعادة الدولة وإنهاء زمن الانقسامات.

وفي قلب هذه المعركة يقف فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رجل الدولة الذي اختار أن يقود اليمن بعقل السياسة لا بانفعال اللحظة، وبحكمة التجربة لا بضجيج الشعارات.

فبناء الدول لا يتم بالصخب... بل بالرؤية... ولا يتحقق بالصراعات... بل بالتوافق... ولا يصنع الانفعال... بل تصنعه حكمة رجال الدولة.

وفي زمن العواصف التي تضرب المنطقة، يبقى الرهان الحقيقي لليمن على قدرتها على تحويل سنوات الحرب إلى بداية جديدة لدولة أكثر استقراراً وعدالة. وهنا تتجلى مهمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي: قيادة اليمن في معركة استعادة الدولة... وحماية مستقبلها من الفوضى.

فالدول قد تمزق، وقد تتعثر، لكنها لا تموت ما دام هناك من يؤمن بفكرتها... ويقاوم من أجل بقائها. ففي نهاية المطاف، تبقى الدولة مرهونة بقدرة قادتها على حماية مبادئها قبل حماية كراسي سلطنتها.



عبدالرحمن جناح

غير أن هذه التحديات بدأت تتبدد تدريجياً أمام جهود الرئيس الواسعة على مختلف المستويات. فمجلس القيادة الرئاسي، الذي تشكل في ظروف استثنائية، يضم قوى سياسية وعسكرية متعددة، لكل منها رؤيتها وحساباتها. وهو ما تطلب قدراً كبيراً من الحكمة السياسية والقدرة على بناء التوازنات دون أن تتحول الاختلافات إلى صراعات تهدد ما تبقى من الدولة، وهي سمة اتسم بها الرئيس العليمي في إدارة هذه المرحلة.

لقد اختار العليمي منذ البداية أسلوب الدولة الهادئة بدل سياسة الضجيج، فالرجل لا يميل إلى الخطابات الشعبوية ولا إلى المغامرات غير المحسوبة، بل يعتمد نهج العمل السياسي المتدرج الذي يضع مصلحة الدولة فوق الحسابات الأنية.

وقد تبدو هذه المقاربة للبعض بطيئة في زمن الأزمات، لكنها في الواقع تعكس فهماً عميقاً لطبيعة الدول الخارجة من الحروب. فبناء الدولة بعد سنوات من الصراع لا يتم بقرارات صاخبة، بل عبر مسار طويل من إعادة بناء المؤسسات وترميم الثقة بين القوى السياسية والمجتمع.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فقد عمل فخامة الرئيس رشاد محمد العليمي على إعادة تقديم اليمن إلى العالم بوصفها دولة تسعى لاستعادة مؤسساتها، لا مجرد ساحة صراع. ففي منطقة تتقاطع فيها المصالح الدولية، خصوصاً في البحر الأحمر وخليج عدن، أصبح استقرار اليمن جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي والدولي.

ومن هنا حملت رسائل الرئيس العليمي إلى المجتمع الدولي فكرة واضحة: أن دعم الدولة اليمنية ليس مجرد دعم لحكومة شرعية، بل استثمار في استقرار منطقة بأكملها. فاليمن التي تستعيد مؤسساتها تمثل عنصر توازن في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية.

لقد أدركت العواصف المؤثرة في القرار الدولي تدريجياً أن انهيار الدولة اليمنية لن يبقى أزمة محلية، بل سيتحول إلى مصدر دائم لعدم الاستقرار في المنطقة. ولهذا أصبح دعم مسار استعادة الدولة اليمنية جزءاً من الحسابات الإقليمية والدولية.

غير أن التحدي الأكبر الذي يواجه اليمن اليوم لا

أفضل الوزراء منذ ثورة 26 سبتمبر 1962، ومستشاراً عسكرياً وأميناً وسياسياً لرئيس الجمهورية الأسبق، في واحدة من أكثر الفترات حساسية في تاريخ اليمن الحديث.

وهي تجربة طويلة منحه معرفة دقيقة ببنية الدولة اليمنية وتعقيدات المجتمع وتوازنات القوى السياسية والعسكرية. هذه الخلفية جعلت منه رجلاً يدرك أن معركة اليمن ليست مجرد مواجهة عسكرية مع جماعة متمردة، بل هي في جوهرها معركة من أجل بقاء الدولة نفسها. فحين تنهار مؤسسات الدولة وتتفتت سلطاتها، تتحول البلاد سريعاً إلى ساحة مفتوحة للفوضى والصراعات الإقليمية.

المشروع الحوثي، الذي نشأ في الأصل كتمرد مسلح ثم تحول إلى أداة إقليمية، لم يكن ليستمر لولا انهيار مؤسسات الدولة وتشنت القوى الوطنية. ومن هنا تبدو مهمة الرئيس العليمي أكثر تعقيداً: إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتوحيد الصف الوطني، واستعادة ثقة الداخل، وفي الوقت نفسه تثبيت شراكة استراتيجية مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودول التحالف الداعمة لاستقرار اليمن والمنطقة.

لقد أدرك الرئيس العليمي منذ الوهلة الأولى أن استعادة صنعاء لن تكون فقط بمدافع الحرب، بل أيضاً ببناء نموذج دولة قادر على إقناع اليمنيين بأن المستقبل لا يمكن أن يكون تحت حكم المليشيات أو المشاريع الطائفية الضيقة. ولهذا أولى، في خطابه وتحرركاته السياسية، التركيز على فكرة مركزية ثابتة: معركة اليمن الحقيقية هي معركة الدولة ضد الفوضى وصراعات التقسيم التي من شأنها إضعاف قدرات الدولة ومؤسساتها.

وعلى الصعيد السياسي، تبرز سمات محددة تقتزن بشخصية القائد ورئيس الدولة، وتتطلب حضوراً متقدماً في من يتولى منصب الرئاسة. ومن أبرز تلك السمات أن قوة القادة لا تقاس بارتفاع أصواتهم، بل بقدرتهم على إدارة اللحظات التاريخية المعقدة دون أن يفقدوا البوصلة.

وهنا تكمن إحدى أهم سمات العليمي: الهدوء السياسي الذي يخفي خلفه خبرة طويلة في قراءة موازين القوى، وإدراكاً عميقاً بأن بناء الدولة يحتاج إلى نفس طويل وصبر استراتيجي.

لقد كان المشهد اليمني داخلياً، في مدن ومناطق سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، أكثر تعقيداً، إذ تغلب عليه الانقسامات بين أطراف الشرعية اليمنية. فوجد العليمي نفسه أمام مهمة معقدة: إدارة مرحلة انتقالية في بلد خرج لتوه من سنوات طويلة من الانقسام والتشتت.



قراءة سياسية في دور الرئيس العليمي في معركة استعادة الدولة اليمنية في لحظات انهيار الدول، لا يختبر التاريخ قوة الجيوش بقدر ما يختبر صلابه رجال الدولة. فالأزمات الكبرى لا تفرز فقط صراعات على السلطة، بل تطرح أيضاً السؤال الأكثر خطورة: هل تنتصر الدولة أم الفوضى؟

وخلال السنوات الماضية، كانت اليمن ساحة مفتوحة لهذا السؤال المصيري. حرب طويلة، مؤسسات منهكة، اقتصاد مثقل بالأعباء، ومشهد سياسي معقد تتداخل فيه الحسابات المحلية مع التوازنات الإقليمية والدولية.

وفي خضم هذا المشهد المضطرب، ونتيجة الأحداث الواضحة التي شهدتها البلاد، برز فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بوصفه أحد أبرز رجال الدولة الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة مهمة شديدة الصعوبة: حماية فكرة الدولة اليمنية من الانهيار.

فلم يكن صعود الرئيس العليمي إلى موقع القيادة حدثاً عابراً أو نتيجة ظرف سياسي طارئ. فالرجل ينتمي إلى مدرسة الدولة اليمنية التي تشكلت عبر عقود من العمل المؤسسي والسياسي. فقد عرفته الحياة العامة أكاديمياً في بداياته، ثم مسؤولاً أمينياً، ووزيراً للداخلية، ووزيراً للإدارة المحلية، حيث كان آنذاك من

تهامة حيث الأرض إيمان.. والإنسان ثورة



عبد الله أبو الغيث*

بشموخ الجبال، وغنفاون البحر، وعراقة التاريخ نقف اليوم والاعتزاز بملأ نفوسنا، لنوقد شعلة الذكرى الرابعة عشرة ليوم الأرض والإنسان؛ ذلك اليوم الذي كان ميلاداً لإرادة تهامية صلبة لا تتحني، وإعلاناً مدويًا عن ارتباط الإنسان التهامي بتراخي ارتباط الروح بالجسد، وهوية ضاربة بجذورها في أعماق الحضارة.

إن شعارنا اليوم استقرار تهامة أمن للمملكة واستعادة المؤسسات الشرعية، هو عقيدة سياسية واستراتيجية؛ فهامة كانت وما تزال الرئة التي يتنفس منها اليمن، والقلب النابض في جسد الاستقرار الإقليمي.

من هنا نعلنها للعالم إن الطريق إلى استعادة الدولة وبناء صرح الشرعية يبدأ من ثبات تهامة، ومن تضحيات مقاومها الجسورة وحراكها السلمي الذي علم التاريخ أن الحقوق لا تموت طالما وراها إنسان يعيش الحرية أكثر من الحياة.

إن هذه المناسبة هي عهد وفاء مقدس؛ وفاء لكل يد سمرها زرعت الخير، ولكل بندقية شريفة ذات عن العرض والأرض، ولكل حنجره صدحت بالكرامة في زمن السموت.

اليوم نجد الليثاق بأنا ماضون في درب النضال، بدأ تبني بالحرب وبدأ تقاوم بالبرود، حتى يبزح الغبار عن وجه تهامة المشرق، ويستعيد إنسانها سيادته ورياحه فوق أرضه المعطاءة.

نحني القائد الريان، الدكتور الحسن على طاهر، محافظ محافظة الحديدة، كما نؤدى تحية الإجلال لفرسان الحراك التهامي السلمي وأبطال المقاومة التهامية، ولكل أحرار تهامة الذين بنضالهم تتجدد فينا روح الثورة، ونبشاتهم يورق في نفوسنا الأمل.

عاشت تهامة حرة، أبية، شامخة. المد والخلود للشهداء الأبرار، والشفاء للعاجل للجرحى، والنصر لليمن.

* نائب رئيس مجلس الشورى

الدولة وقدرتها القيادية الجماهيرية

قد تصبر طويلاً، لكنها لا تنسى. فالأمم التي تعرضت للحروب وللظلم أو الإقصاء احتفظت بذاكرتها الجماعية، وسعت بطرق مختلفة لاستعادة حقوقها وكرامتها. ولهذا فإن الحكمة السياسية والاجتماعية تقتضي الإصغاء لصوت الناس، بعيداً عن القدرة والقوة.. والعمل على معالجة مظالمهم قبل أن تتفاقم.



علي عبدربه غزال

وفي المقابل، فإن المجتمعات التي تحترم فيها حقوق الإنسان، ويسمع فيها صوت المواطن، وتدار فيها شؤون الدولة بشفافية وعدالة، تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والتنمية. فالعلاقة السليمة بين السلطة التي تتولى شؤون البلد والشعب تقوم على الثقة المتبادلة، والاحترام، والمسؤولية المشتركة.

إن أذى الشعوب ليس مجرد قضية سياسية أو اجتماعية، بل هو قضية إنسانية وأخلاقية أيضاً. فكرامة الإنسان وحقوقه يجب أن تبقى في صميم أي نظام ممسك بزمام أمور البلد ويسعى إلى بناء مستقبل أفضل.

وفي النهاية، يبقى الدرس الأهم أن قوة الدول الحقيقية لا تقاس فقط بمواردها أو مؤسساتها، بل بمدى احترامها للشعب وصونها لحقوقهم وكرامتهم. فعندما يشعر المواطن بالعدل والانتماء، يصبح شريكاً حقيقياً في بناء وطنه وصناعة مستقبله.

في حياة الشعوب، كما في حياة الأفراد، قد ترتكب أخطاء كثيرة يمكن إصلاحها أو تجاوزها مع مرور الزمن. لكن هناك نوعاً من الأخطاء يترك أثراً عميقاً في الذاكرة الجماعية، وهو أذى الشعب، فهذا الأذى لا يقتصر على فرد واحد، بل يمتد ليصيب مجتمعاً كاملاً، ويؤثر في حياة أجيال متعاقبة. أذى الشعب قد يتخذ أشكالاً متعددة؛ فقد

يكون ظلماً سياسياً، أو قهراً اجتماعياً، أو حرماناً من المشاريع في البنى التحتية مثل اصلاح الطرقات التي تمثل شرايين حياة وصلهم ببعض أو الحقوق الأساسية، أو استغلالاً للموارد والثروات على حساب مصلحة الناس. وفي أحيان كثيرة يكون الأذى في صورة حرمان الشعب من حقوقهم وقمع للحريات، أو تجاهل لصوت المواطنين واحتياجاتهم الأساسية في مدنهم ومناطقهم. وتكمن خطورة أذى الشعوب في أن نتائجه لا تظهر فوراً فقط، بل قد تستمر لسنوات طويلة. فالشعوب التي تعاني الظلم والحروب أو التهميش تفقد الثقة في المؤسسات، ويزداد فيها الإحباط، وقد تتعرض مسيرة التنمية والاستقرار للتعثر. لذلك فإن التعامل مع الشعب بعقل واحترام ليس مجرد خيار أخلاقي، بل هو أساس الاستقرار والتقدم من قبل القادرين على حقوقهم.

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجزيري
مدير الاخراج
محمد أنور الصوفي
سكرتير التحرير
محمود غلام

نائب رئيس مجلس الادارة -
نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد
مدير التحرير
زكريا السعدي

الصدقة ومدمنو القات



سالم بجود باراس

حضرموت نعيش على بركة نطف تحت أقدامنا لا يفترض أن نعيش هكذا كالمسولين، ولكن حسبنا الله ونعم الوكيل فيمن أوصلنا لهذا الحال المخزي والمتمد.

لذلك نعود لمربط الفرس، تخوف كثير من التجار من إعطاء صدقات «فلوس» يستلمها من هو مولعي بالقات بأن يجعلها في تخزينته سلال أو ملابس عينية للأسر وتدخل إلى البيوت عبر لجان مجتمعية لكل قرية أو حارة أو منطقة، هنا تصل صدقتك إلى مكانها الصحيح وإلى البيت المحتاج فلا يستطيع الزوج أن يبيعها وهكذا.

ولا يعني ذلك أن بعض المحتاجين ولو كان مولعياً لا يعطيها أهل بيته ولكن البلاء عم والبلوى كبيرة والأمانة شبه منقطعة فيمن يخزن شجرة إبليليس وجنوده، وهناك أسر وآباء معروفون بالاستقامة والصلاح فلا بأس أن تعطى لهم نقداً.

وفي الأخير نهيب بكل التجار وأصحاب المال والميسورين أن يجعلوا هذه الأيام غنيمة وكزنا لا يقدر بثمن لتوزيع صدقاتهم للمحتاجين والفقراء، وإن كان السواد الأعظم من أهل حضرموت أصبحوا تحت خط الفقر.. والله المستعان.

في العشر الأواخر من رمضان هناك فرصة ذهبية للتصدق بما تستطيع ولو بالشيء اليسير لتجد الأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى، أما بالنسبة للتجار وأصحاب المال الوفير فهي عليه شبه واجبة في ظل ظروف معيشية قاهرة تمر بها الكثير من الأسر وتحتاج لهذه الصدقة لتخفف عنهم شيئاً من أعباء الحياة التي يعيشها الشعب اليمني، وخاصة أهل حضرموت فكل تاجر يتفقد منطقته وقريته وحارته وكل ما تصل إليه يده... ولكن هناك معضلة تستحق الإشارة لها وخاصة بعد أن استفحل مخزنو القات وأصبحت الثقة فيهم شبه منعدمة بأن يوصل ما تم إعطاؤه للمحتاجين الأشد احتياجاً، ونسمع قصصاً كثيرة في بيع سلال لأجل قاته ومن معه..

حكي لي أحدهم قائلاً: أعرف جمعيات تتكلم باسم الدين والصلاح ولكنها تنافق في العطاء فلا تعطي إلا لمن هو موال لها وتترك أسراً فقيرة أو تستخدم التصوير والتشهير لعطاياها، وهذا يحد ذاته خطأ فادح يرتكبه الكثير ممن يحب الظهور، ولا بأس بتصوير سلة عامة ستوزع على المحتاجين ولكن تصوير وجوههم وعرض وكشف الحال فانا عن نفسي أراها غير مجدية، فنحن أهل

أرقام مكاتب مؤسسة
14 أكتوبر في المحافظات:
مكتب م : لحج 777116836
مكتب م : الضالع 772783505
مكتب م : شبوة 777193244
مكتب م : سيئون 780003768
مكتب م : المكلا 772293887
مكتب م : العهرة 770755123
مكتب م : تعز 770292070
مكتب م : المخا 783944639
بريد الصحيفة: 14october1968@gmail.com